

Distr.: General
6 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

بوتان

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-01878(A)



* 1 9 0 1 8 7 8 *

أولاً - مقدمة

- ١- يوجه دستور مملكة بوتان وفلسفة التنمية المستندة إلى إجمالي السعادة الوطنية الأمة في تمسكها بسيادة القانون؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وتوطيد أسس الديمقراطية؛ والنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي؛ وصون السلم والأمن في هذا البلد والحفاظ على سيادته.
- ٢- ومنذ تقديم تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثاني في عام ٢٠١٤، نفذت بوتان الخطة الخمسية الحادية عشرة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، وأكملت البرلمان الثاني، وحققت الأهداف الإنمائية للألفية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أجرى هذا البلد الانتخابات العامة الثالثة بنجاح وشكّل حزب ديوك نيامروب تشوغبا (*Druk Nyamrup Tshogpa* (DNT) الحكومة، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.
- ٣- وتهدف الخطة الخمسية الثانية عشرة (٢٠١٨-٢٠٢٣) إلى إقامة مجتمع عادل ومستدام يسوده الوثام من خلال تعزيز اللامركزية. وتضمنت هذه الخطة تعهد بوتان بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتمثل الخطة الخمسية الثانية عشرة أيضاً خطة بوتان الانتقالية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً والدخول في فئة البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠٢٣.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- ٤- استشارت وزارة الخارجية مختلف أصحاب المصلحة، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني، بغية تجميع هذا التقرير الذي يتضمن ما أُتخذ من مبادرات لتحسين حالة حقوق الإنسان، وهو يسلط الأضواء أيضاً على التحديات القائمة. وأُتبع في ذلك المبدأ التوجيهي الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٦. ويُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٢٥١.

ثالثاً - تنفيذ توصيات الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤

- ٥- قبلت بوتان ١٠٣ توصيات من أصل ١٦٣ توصية صدرت أثناء الجولة الثانية في عام ٢٠١٤. وأخذت علماً بالتوصيات المتبقية وعددها ٦٠ توصية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدمت كتابة موافقها من التوصيات الستين المتبقية.
- ٦- وسارعت بوتان وتيرة تعزيز حقوق الإنسان، فالتحذت تدابير تشريعية وفي مضمار السياسات اقترنت بخطط ومبادرات موجهة لتنفيذها على صعيد القاعدة الشعبية. وتدرك بوتان أهمية الدور الذي يضطلع به شركاؤها الإنمائيون في تنفيذ هذه التوصيات. وترد في التقرير أيضاً مبادرات عديدة تذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه التوصيات.

رابعاً- الإطار المعياري والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

ألف- الحقوق الأساسية

٧- يكفل دستور بوتان حماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين، ويتيح سبل انتصاف فعالة عندما تنتهك تلك الحقوق. وتكفل المادة ٧ حقوقاً من قبيل المساواة أمام القانون، وحق الإنسان في الحياة، والحرية، والأمان على شخصه؛ والحق في قرينة البراءة حتى تثبت إدانته، والحق في محاكمة منصفة وعادلة؛ والحق في حرية الفكر، والوجدان والدين؛ وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وحظر الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ويكفل الدستور أيضاً الحق في الإعلام، وحرية الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون، وأشكال الإعلام الأخرى، ومن بينها الوسائل الإلكترونية. وتدعو المادة ٩ إلى إقامة مجتمع مدني؛ وبسط العدل، من خلال عملية منصفة، وشفافة، وسريعة؛ وتقديم المساعدة القانونية ضماناً للعدالة.

باء- الإطار التشريعي والمؤسسي (التوصيات ١١٨-٢؛ ١١٨-٩؛ ١١٨-١٠)

٨- وفقاً للمادتين ١٠ و١٨ من الدستور، وقانون الجمعية الوطنية لبوتان، وقانون مجلس بوتان الوطني، والنظام الداخلي للمجلسين، يضطلع البرلمان بمهام الرقابة المتمثلة في استعراض عمل الوكالات العامة ورصده، والإشراف عليه، ويشمل ذلك تنفيذ السياسات والتشريعات. وترد فيما يلي التشريعات التي أقرها البرلمان لهذا الغرض منذ عام ٢٠١٤:

(أ) قانون بوتان للمعلومات، والاتصالات، ووسائل الإعلام لعام ٢٠١٨؛

(ب) قانون بوتان للعقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية، والإدمان على العقاقير،

عام ٢٠١٥، مشفوعاً بتعديل عام ٢٠١٨؛

(ج) قانون بوتان لجمعية الصليب الأحمر لعام ٢٠١٦؛

(د) قانون المستشار القانوني (*Jabmi*)^(١) (تعديل) لعام ٢٠١٦؛

(هـ) قانون بوتان بشأن التأجير لعام ٢٠١٥؛

(و) قانون مكتب المدعي العام لعام ٢٠١٥؛

(ز) قانون بوتان للسلامة البيولوجية لعام ٢٠١٥؛

(ح) قانون الحكومات المحلية (تعديل) لعام ٢٠١٤؛

(ط) قانون بوتان لمكافحة التبغ لعام ٢٠١٤.

٩- ولمعالجة مسألة ازدواج القوانين، أنشأت حكومة بوتان الملكية فرقة عمل معنية باستعراض القوانين، في عام ٢٠١٥. وقدمت هذه الفرقة تقريرها الأولي عن استعراض ١٢٦ قانوناً (بما فيها القوانين المعدلة) إلى حكومة بوتان الملكية، في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وُفِع مستوى فرقة العمل هذه فأصبحت فرقة العمل الوطنية لاستعراض القوانين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت هذه الفرقة إلى حكومة بوتان الملكية وإلى البرلمان تقريرها الذي أوصت فيه بمراجعة ٦٥ قانوناً من أصل ٩٨ قانوناً سارياً.

١٠- وتبسيطاً لعملية وضع المعاهدات، والتصديق على الاتفاقيات، اعتُمدت، في عام ٢٠١٦، القواعد الإجرائية لوضع المعاهدات للاسترشاد بها في عملية تقييم التأثير الذي تحدثه معاهدة تبرمها بوتان مع وكالة خارجية، أو اتفاق تعقده مع تلك الوكالة، والفوائد التي تجنيها من ذلك.

١١- وتلتزم حكومة بوتان الملكية بمعالجة الشواغل التي تثيرها مختلف أشكال عدم المساواة، مستعينة في ذلك بتنفيذ السياسات، ووضع الأطر القانونية. ويقتضي البروتوكول المتعلق بوضع السياسات، فحص جميع السياسات قبل تنفيذها باستخدام أداة إجمالي السعادة الوطنية لفحص السياسات. ويقتضي البروتوكول تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والبيئة، وتغير المناخ، والكوارث، والفقير، في جميع السياسات المقترحة.

جيم- إمكانية اللجوء إلى القضاء (التوصيتان ١١٨-٣٨ و ١١٨-٣٩)

١٢- تحتفظ السلطة القضائية باستقلالها وتكفل اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة للجميع، تمسكاً بالحق الدستوري في الحصول على محاكمة منصفة وعادلة.

١٣- وتمشياً مع التزام بوتان حيال الحفاظ على البيئة، أنشأت السلطة القضائية، في عام ٢٠١٥، الدائرة الخضراء بإجراءات خاصة في المحكمة العليا. وفي عام ٢٠١٦، أنشئت دوائر منفصلة للقضايا الجنائية، وقضايا الأسرة والطفل، والقضايا المدنية والتجارية، في محكمة تيمفو المحلية. وحُصِّصت لدائرة الأسرة والطفل قاعة محكمة خاصة للاستماع إلى الدعاوى المتعلقة بالأطفال المخالفين للقانون، والأطفال الضحايا. وأنشئت هذه الدائرة لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، وقانون بوتان لرعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١.

١٤- ومنذ عام ٢٠١٤، شُيِّدت ١١ محكمة محلية، ومحكمة محلية فرعية واحدة لتقديم الخدمات القضائية للجميع بشكل أفضل، بمن فيهم ذوو الإعاقات.

١٥- وتثابر السلطة القضائية على الاستثمار في تعزيز قدراتها، متوسلة إلى ذلك ببرامج التدريب المنتظمة. وفي عام ٢٠١٦، أُجريت تدريب على نظام إدارة القضايا الذي وُضِع وفقاً لمبادرة حكومة بوتان الملكية بشأن الحوكمة الإلكترونية.

١٦- وتجري السلطة القضائية بانتظام أيضاً حملات التوعية القانونية والتدريب للقادة المحليين ولعمامة الجمهور. وتمكيناً للسكان على المستوى الشعبي، أُخِّدَت مبادرات من قبيل مبادرة Nangkha Nangdrik^(٢) (الوساطة) لتدريب الوسطاء على مهارات الوساطة. وفضلاً عن ذلك، تبت وسائل الإعلام برامج للتوعية القانونية تتناول موضوعات قانونية شتى.

دال- تدابير مكافحة الفساد (التوصية ١١٨-١٠٣)

١٧- لدى بوتان تشريعات شاملة لمكافحة الفساد، وإطار مؤسسي تتولى مهمة تنفيذه لجنة مكافحة الفساد. وجاءت بوتان في المرتبة ٢٦ من بين أكثر البلدان شفافية في مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد لعام ٢٠١٧، من أصل ١٨٠ بلداً/إقليمياً، وفي المرتبة السادسة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٨- وتعزيزاً للأساليب والضوابط الداخلية، اعتمدت لجنة مكافحة الفساد مبادئ توجيهية/دلائل لأفضل الممارسات وإجراءات تشغيل موحدة يُستعان بها في العمليات اليومية منذ عام ٢٠١٦. ونفحت لجنة مكافحة الفساد قواعد الهدايا، وقواعد إقرارات الذمة في عام ٢٠١٧، ووضعت القواعد النموذجية لتدارك تضارب المصالح في القطاع العام لعام ٢٠١٧، سعياً منها لإدماج تدابير النزاهة في نظام تسيير الشأن العام. وأنشئت في أمانة لجنة مكافحة الفساد لجنة للتحقق وأخرى للتحقيق.

١٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدرت لجنة مكافحة الفساد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد. وأدرجت مؤشرات هذه الاستراتيجية في نظام حكومة بوتان الملكية العام لإدارة الأداء. وفي عام ٢٠١٦، شُرع في تنفيذ مبادرة الأعمال التجارية النزاهة في بوتان لتشجيع الأعمال التجارية النزاهة، وضمان المنافسة السليمة بين الأعمال التجارية، وطبقت هذه المبادرة في ١٥ شركة خاصة.

٢٠- وفي عام ٢٠١٦، صدّقت بوتان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي الآن في دورة الاستعراض الأول لتنفيذ الفصلين الثالث والرابع من هذه الاتفاقية.

هاء- اللجنة الوطنية للمرأة والطفل (التوصيات ١١٨-١؛ ١١٨-٣؛ ١١٨-٦؛ ١١٨-٢١)

٢١- اللجنة الوطنية للمرأة والطفل وكالة مستقلة أُسندت إليها مهمة تعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها.

٢٢- وما فتئت هذه اللجنة تتلقى المساعدة التقنية والمالية من حكومة بوتان الملكية، فحُصّصت لها، في الخطة الخمسية العاشرة، اعتمادات بلغت ١٣٥ مليون نو دعماً لميزانيتها، زِيدت إلى ١٥٤ مليون نو في الخطة الخمسية الحادية عشرة. وعززت اللجنة قدراتها في مضمار الموارد البشرية بغية تنفيذ أنشطة حماية المرأة والطفل. ولتعزيز الطابع المهني لما تقدمه من خدمات للنساء والأطفال الذين يرزحون تحت وطأة ظروف صعبة، فُصّلت إدارة حماية الأطفال المخالفين للقانون عن الخدمات القانونية في عام ٢٠١٨. ويعمل في الإدارة القانونية ثلاثة موظفين قانونيين بدوام كامل، بينما يعمل في إدارة الحماية ثلاثة موظفين، ومستشاران معتمدان. وفضلاً عن ذلك، زُوِّدت كل شعبة من شعب المرأة والطفل بموظف، وعُيِّن موظف موارد بشرية في خدمات الأمانة.

٢٣- وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت القواعد والنظم لإعمال قانون بوتان لرعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، وقانون بوتان لتبني الأطفال، لعام ٢٠١٢، وقانون بوتان لمنع العنف المنزلي، لعام ٢٠١٣.

٢٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أنشئت اللجنة الوطنية لرعاية الطفل، ولجان المرأة والطفل على صعيد^(٣) Dzongkhag/Thromde (المقاطعات/البلديات). وتقدم هذه اللجان الدعم الاستشاري، وخدمات الخبراء للجنة الوطنية، وتتولى إدارة الحالات، وتتيح الحصول على خدمات الحماية والاستجابة بشكل فعال وفي الوقت المناسب. ومنذ عام ٢٠١٨، عُيِّن جميع الموظفين القانونيين في المقاطعات منسقين للشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال.

٢٥- وتناوب اللجنة الوطنية للمرأة والطفل على تقديم مختلف البرامج والأنشطة المراعية للطفل وللمنظور الجنساني، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم منظمات المجتمع المدني. وستحظى مسائل المرأة والطفل بمزيد من الاهتمام في الخطة الخمسية الثانية عشرة بإدراج "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" فيها بحسبانه مجالاً من مجالات النتائج الرئيسية الوطنية.

واو- منظمات المجتمع المدني وثقافة الديمقراطية (التوصية ١١٨-٤١)

٢٦- يزداد في بوتان دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النهج القائم على الحقوق، وتحسين الخدمات، وتشجيع المشاركة والمساءلة. وتقوم حكومة بوتان الملكية، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، بتنفيذ أنشطة تستهدف الفئات الضعيفة. وبالإضافة إلى المنظمات المجتمعية، وهي منظمات غير رسمية وطوعية، توجد أيضاً مجموعات ريفية تعمل من أجل المحرومين والمحتاجين.

٢٧- وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة ٥٨ منظمة مقابل ٢٨ منظمة في عام ٢٠١٤. وإشادة بالدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في بناء الأمة وبما تقدمه من مساهمات، ولا سيما للفئات المحرومة، منح جلالة الملك الميدالية (الذهبية) لوسام الجدارة الوطني لعدد من منظمات المجتمع المدني بلغ ٢٣ منظمة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

زاي- ترسيخ الديمقراطية وثقافة الديمقراطية (التوصيتان ١١٨-٤٢ و ١١٨-٤٣)

٢٨- يكفل دستور بوتان الحق في المشاركة في الحياة السياسية لجميع المواطنين. ويصادف عام ٢٠١٨ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الدستور وإحلال الديمقراطية. وبفضل الديمقراطية تسنى للمواطنين المشاركة في حسن التسيير، وتمكنت المرأة بوجه خاص من أن يكون لها ضلع في صنع القرارات. وبدعم من لجنة الانتخابات في بوتان، أجرت الأحزاب السياسية الخمسة المسجلة الحوار الديمقراطي في بوتان في عام ٢٠١٤ الذي كان بمثابة منتدى لتيسير الديمقراطية، ورفدها، وتوطيد أركانها. وفي عام ٢٠١٧، عُقد مؤتمر لجميع الأحزاب للبحث عن سبل التعاون الكفيلة بإقامة ديمقراطية متسقة ومستدامة.

٢٩- وفي عام ٢٠١٨، أُجريت الانتخابات البرلمانية الثالثة للمجلس الوطني والجمعية الوطنية. وتنافست أربعة أحزاب سياسية على مقاعد الجمعية الوطنية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وشارك في هذه الانتخابات ٤٧٣ ٣١٣ ناخباً مسجلاً بلغت نسبة النساء بينهم ٥٠,٨ في المائة.

٣٠- وفي عام ٢٠١٨، ابتدعت لجنة الانتخابات في بوتان مقصورات تيسير الاقتراع عن طريق البريد لتشجيع الناخبين الذين يتعذر عليهم الوصول إلى مراكز الاقتراع في دوائرهم الانتخابية على المشاركة. وتعزيزاً للمشاركة الشاملة، استحدثت اللجنة أيضاً الوسيلة النقالة لتيسير التصويت الموجهة للمرضى نزلاء المستشفيات، وللسجناء، وذوي الإعاقة.

خامساً- تنفيذ التوصيات المجمعة حسب المواضيع

ألف- الحق في التعليم (التوصيات ١١٨-٢٦؛ ١١٨-٧٩؛ ١١٨-٨٤)

٣١- تكفل المادة ٩(١٦) من الدستور لجميع الأطفال الحق في التعليم الأساسي المجاني. وحتى يتمكن الجميع من الحصول على التعليم المجاني على قدم المساواة، أُعِد مشروع سياسة التعليم الوطنية ومخطط بوتان للتعليم (٢٠١٤-٢٠٢٤) اللذان يقدمان إرشادات وخريطة طريق استراتيجية لتحقيق أهداف التعليم الوطنية.

٣٢- وأنشأت حكومة بوتان الملكية مدارس (مرافق البنية التحتية التي تدعم التعليم الشامل) في جميع المقاطعات والبلديات، حسب الاحتياجات. ويُقدم المنهج الدراسي والكتب الدراسية مجاناً للمدارس العامة والخاصة على حد سواء.

١- الحصول على التعليم والمواظبة على الدراسة (التوصيات ١١٨-٢٤ و ١١٨-٢٥؛ ١١٨-٣٠؛ ١١٨-٧٤؛ ١١٨-٨٠ إلى ١١٨-٨٤)

٣٣- تواصل حكومة بوتان الملكية سعيها لتحسين فرص الحصول على التعليم والمواظبة على الدراسة لتمكين جميع الأطفال في سن التمدرس من الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة فيها. وتشمل بعض الأنشطة ما يلي:

(أ) إنشاء المدارس المركزية لتحسين جودة التعليم وتيسير الحصول عليه، ولا سيما لأطفال المجتمعات المحلية الريفية. وتقام المدارس في مناطق تجمع السكان المناسبة، وهي متكاملة مع المرافق السكنية وتستمد مواردها منها. وتتمتع هذه المدارس بالاستقلال الذاتي في عملياتها. ويزود التلاميذ مجاناً بالزني المدرسي، والملابس والمعدات الرياضية، والأحذية، ومفروشات الأسرة، وتُقدم لهم ثلاث وجبات في اليوم. وتزود هذه المدارس أيضاً بمقدمي الرعاية والتوجيه، والموجهين المدرسين، والمشرفين، والمشرفات لضمان رفاه التلاميذ المقيمين في الداخلات. وفي الوقت الحالي، توجد ٦٤ مدرسة مركزية يلتحق بها نحو ٢٨ في المائة من مجموع الطلاب؛

(ب) تواصل حكومة بوتان الملكية تعزيز فرص الحصول على التعليم بتوسيع المدارس الابتدائية والثانوية الكبيرة حيث تُقدم للتلاميذ مجاناً الكتب الدراسية، واللوازم المدرسية، وتتاح لهم الإقامة في الداخلات، وخاصة في المناطق الريفية. وفي الخطة الخمسية الثانية عشرة، تعتم حكومة بوتان الملكية المضي قدماً في تحسين خدمات التعليم في المواقع النائية بتوسيع برنامج المدارس المركزية، وإنشاء مدارس ابتدائية داخلية كبيرة؛

(ج) بذلت حكومة بوتان الملكية جهوداً منسقة لتحسين الحصول على الرعاية الصحية الشاملة والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وزيادة جودتهما. وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد مراكز الرعاية الصحية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة ٣٠٧ مراكز، من بينها مراكز يديرها خواص، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات. وفي الخطة الخمسية الثانية عشرة، تعتم حكومة بوتان الملكية إلحاق ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وخمس سنوات بمراكز الرعاية الصحية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وإنشاء ما لا يقل عن مركز واحد من هذه المراكز في كل *Chiwog*^(٤) (وحدة إدارية صغرى).

٣٤- ويشكل التعليم عنصراً رئيسياً في نظام جلاله الملك لتحقيق الرفاه (*Kidu*)^(٥). وتتاح للطلاب المحرومين اقتصادياً الفرصة لمواصلة دراستهم بفضل المنح الدراسية.

٢- جودة التعليم (التوصيات ١١٨-٨١؛ ١١٨-٨٣؛ ١١٨-٨٩)

٣٥- شرعت حكومة بوتان الملكية في إجراء عدة إصلاحات ترمي إلى تحسين جودة التعليم. وترد فيما يلي بعض هذه المبادرات:

(أ) عُقد في عام ٢٠١٧ المؤتمر الوطني الأول للمناهج الدراسية لمراجعة المنهج الدراسي على الصعيد الوطني، والعمل جارٍ في تنفيذ توصيات هذا المؤتمر؛

(ب) عزز العمل بنظام المدارس المركزية المواظبة على الدراسة، ونتائج التعلم، والنمو بوجه عام؛

(ج) إتاحة قدر أكبر من الاستقلالية لطائفة مختارة من المدارس الثانوية لتحسين الممارسات التربوية ونتائج التعلم التي يحققها الطلاب. وحتى الآن، يبلغ عدد المدارس المستقلة ١٠٤ مدارس، من بينها ٦٤ مدرسة مركزية؛

(د) أُعدت، في عام، ٢٠١٤ سياسة الموارد البشرية للمعلمين التي سُنستعرض للتصدي للتحديات الناشئة. وتنص هذه السياسة على وجه التحديد على أن يتلقى كل معلم ٨٠ ساعة من برنامج التطوير المهني في كل سنة؛

(هـ) أُعدت خطة التعليم الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٠١٤-٢٠١٨) بغية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لتعزيز إمكانية الحصول على التعليم الجيد.

٣- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ١١٨-١١؛ ١١٨-٨٨؛ ١١٨-٩٠)

٣٦- أُدرجت قيم ومبادئ فلسفة إجمالي السعادة الوطنية في المناهج الدراسية. وضُمّت موضوعات تتناول الحقوق الأساسية في مواد دراسية مثل التربية الوطنية، والدراسات الاجتماعية، والتاريخ. وتطبق القيم وحقوق الإنسان العالمية كجزء أصيل من علم أصول التربية من حيث إتاحة الفرص المتساوية للمتعلمين. وتشجع جميع المدارس، ومن بينها أندية اليونسكو، ومدارس شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، التوعية بحقوق الإنسان في إطار إدكاء الوعي بمفهوم إجمالي السعادة الوطنية. وشرعت حكومة بوتان الملكية في مواءمة تعليم المواطنة العالمية مع المناهج الدراسية الوطنية على النحو المبين في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٧- ويضمّن التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية. وتُنفذ برامج التوعية بمهارات الحياة في جميع المدارس. وينفذ منسقو الصحة المدرسية، والموجهون والمرشدون في المدارس، وأندية الصحة المدرسية برامج توعية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

٤- الأمية والتعليم غير النظامي (التوصيتان ١١٨-٨٢ و ١١٨-٩١)

٣٨- يشمل نظام التعليم الرسمي جميع الأطفال في سن التمدرس بنسبة تبلغ ٨,٩٨ في المائة من معدل التسجيل الصافي المعدل في المدارس الابتدائية و٩٥,٧ في المائة في التعليم الأساسي.

ويكتسب جميع البالغين على وجه التقريب، وأغلبهم من النساء اللائي فاتتهن فرصة التعليم الرسمي، مهارات محو الأمية، والمهارات الوظيفية الأساسية، من خلال برنامج التعليم غير الرسمي. وبفضل هذه الأنشطة، ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في بوتان من ٥٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧١,٤ في المائة في عام ٢٠١٧.

٣٩- وللاستفادة على نحو أفضل من برنامج التعليم غير الرسمي وزيادة جودته، شُرع في تنفيذ الأنشطة التالية:

- (أ) وضع المبادئ التوجيهية التشغيلية للتعليم غير الرسمي وأدوات رصده؛
- (ب) إنشاء مركز التعليم المجتمعي للمناهج الدراسية، سعياً لتنوع مناهج التعليم غير الرسمي لتشمل تعليم المهارات الحياتية، مثل الحياكة، والنجارة، ومد الأسلاك الداخلية، وما إلى ذلك؛
- (ج) صياغة إطار المعادلة لبرنامج التعليم غير الرسمي لتعزيز الاستفادة منه وتيسيره وإكسابه مزيداً من المرونة ومعادلته مع التعليم الرسمي والمهني.
- ٤٠- وتقدم حكومة بوتان الملكية الدعم لمركزين من مراكز التدريب المهني يملكهما خواص، تشجيعاً لتنمية المهارات،

باء- الحق في الصحة (التوصيات ١١٨-٣٠؛ ١١٨-٧٤ إلى ١١٨-٧٨)

٤١- تتاح لمواطني بوتان الخدمات الصحية المجانية من المستوى الأولي وحتى المستوى الثالث من الرعاية الصحية، بما في ذلك العلاج التقليدي، بصفتها حقاً يكفله الدستور. ويمول صندوق بوتان الاستئماني للصحة جميع العقاقير واللقاحات الأساسية.

٤٢- وتتسق جميع الخطط والبرامج الصحية مع سياسة الصحة الوطنية لعام ٢٠١١ التي تتضمن خريطة طريق تستهدف تحقيق أهداف الصحة الوطنية. وستستعرض هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة ويُعكف على النظر في قانون للصحة.

٤٣- ولدى بوتان نظام صحي متكامل تماماً يتألف من ثلاثة مستويات تشمل وحدات الصحة الأساسية والعيادات المتنقلة في المستوى الأولي، ومستشفيات المقاطعات/المستشفيات العامة في المستوى الثاني، والمستشفيات المركزية الإقليمية والوطنية في المستوى الثالث. ويرتبط النظام الصحي بالقواعد المجتمعية من خلال العاملين الصحيين المتطوعين في القرى. ويُحال المرضى من مواطني بوتان الذين يحتاجون إلى خدمات صحية متطورة غير متاحة في هذا البلد إلى الخارج ويتلقون دعماً من الحكومة.

٤٤- وازداد عدد الأطباء من ٢٥١ طبيباً في عام ٢٠١٥ إلى ٣٤٥ طبيباً في عام ٢٠١٧، وارتفع عدد الممرضات من ١٠٧٠ إلى ٢٦٤ ممرضة. وشُرع في تنفيذ برنامج للتمريض في جامعة خيسار جبالو للعلوم الطبية وفي كليتين خاصتين ويمكن أن يوسع نطاق برامج من هذا القبيل لتشمل مقاطعات أخرى في الخطة الخمسية الثانية عشرة.

٤٥- وتشمل برامج تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض التوعية المعمقة بالوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ومن بينها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، والتهاب الكبد الوبائي، والزهري؛ وصحة الأمهات والأطفال والمراهقين، وحمل المراهقات؛ والإدمان على

العقاقير، والأمراض غير المعدية. وتتضمن استراتيجية تعزيز الصحة التي أُعدت بغية إحداث تغيير في السلوك في المجتمعات المحلية المبادرات التالية:

(أ) لتحسين جودة رعاية الأمهات والمواليد، أُدخلت الرعاية المبكرة الأساسية للمواليد، ورعاية المواليد بطريقة الكنغر في ٢٥ مستشفى، من بينها ثلاث مستشفيات مركزية. وتلقى أكثر من ٤٥٠ من المهنيين الصحيين تدريباً في هذا المجال؛

(ب) أنشئت وحدات صحية ملائمة للمراهقين في بعض المستشفيات، واستُعين بالعاملات الصحيات في وحدات الصحة الأساسية لتهيئة بيئة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية؛

(ج) لتحسين سبل الحصول على الرعاية الجيدة والشاملة، تشمل المؤشرات الرئيسية للخطة الخمسية الثانية عشرة تغطية الرعاية السابقة للولادة التي تتضمن ٨ زيارات على الأقل، وتغطية الرعاية بعد الولادة، ومعدل الولادة في المؤسسات، ومعدل انتشار وسائل منع الحمل، ومعدل الوفيات النفاسية، ومعدل وفيات الرضع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومعدل وفيات المواليد الجدد، من بين أمور أخرى؛

(د) يُعتمزم تنفيذ أنشطة محددة الأهداف خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة لتحسين نتائج صحة الأم والطفل. وتشمل هذه الأنشطة نظام تتبع الأمهات والأطفال على شبكة الإنترنت لتتبع الحوامل والأطفال (حتى يبلغ الطفل سن الخامسة) بغية توفير مزيد من الرعاية والعناية لهم؛

٤٦- وتُستخدم سبل معدلة لتقديم الخدمات الصحية، مثل المخيمات الطبية، والعيادات الشعبية، يُتغى منها وصول الخدمات إلى المستوطنات النائية. وستعزز هذه السبل في الخطة الخمسية الثانية عشرة.

٤٧- ولتعزيز عملية تحديد العقاقير واللوازم الطبية وتوزيعها ورصدها بشكل أفضل، أنشئ نظام بوتان الإلكتروني لمخزونات اللوازم الطبية. وينبغي أن تكون لدى المرافق الصحية ٩٥ في المائة على الأقل من الأدوية الأساسية في أي وقت من الأوقات. وتُبقى المعدات الطبية جاهزة للعمل بنسبة تفوق ٩٥ في المائة في جميع المرافق الصحية على مدار السنة. وأنشئت أيضاً خدمة للإسعاف الجوي في حالات الطوارئ.

٤٨- وتوفر وحدة طبية تسمى كيدو أنشأها جلاله الملك الخدمات الصحية للفئات الضعيفة وللسكان الذين لا تصلهم هذه الخدمات.

٤٩- وأُعدت الاستراتيجية الإلكترونية الوطنية للصحة، وخطة عمل لتقديم الخدمات الصحية الميسرة، والمناسبة، والفعالة من حيث التكلفة، للسكان.

٥٠- وتصنّف المرافق الصحية سنوياً استناداً إلى مؤشرات الأداء المضمنة في معيار ضمان جودة الرعاية الصحية في بوتان وتحسينها بشكل متواصل، ومكافحة العدوى، وإدارة النفايات. وأُعدت برامج مجتمعية لرعاية المسنين لتلبية احتياجاتهم في أكثر من ٨٥ في المائة من المرافق الصحية.

٥١- وأُخذت المبادرات التالية، سعياً لاعتماد نهج شامل يتضمن تهيئة بيئة صحية، وتوفير المياه المأمونة، ومرافق الإصحاح، والرعاية المناسبة للأطفال:

(أ) برنامج صحة الأم والطفل الذي يشمل استخدام أداة فحص نماء الطفل، وبرنامج رعاية الطفل ونمائه، والبرنامج المعزز لرعاية الطفل ونمائه، ومركز النافذة الوحيدة للطفل، وإنشاء مستشفيات ملائمة للرضع؛

(ب) تنفيذ خطة سلامة المياه في أكثر من ٣٠٠ مشروع للمياه لتحسين سلامة مياه الشرب من خلال المشاركة المجتمعية.

٥٢- ولتحسين رعاية الأم والطفل، يجري تشييد مستشفى جياتسون جستون بيما لرعاية الأم والطفل الذي تبلغ سعته ١٥٠ سريراً.

٥٣- وفي عام ٢٠١٦، شُرع في إجراء تقييم الأثر للصناعة التحويلية، وذلك إدراكاً لتأثير التنمية في صحة الإنسان. وسيُجرى في إطار الخطة الخمسية الثانية عشرة تقييم مماثل للطاقة الكهربائية والمشاريع ذات الصلة بها.

جيم- التخفيف من حدة الفقر (التوصيات ١١٨-٦٠ إلى ١١٨-٧٣)

٥٤- تسعى جميع الخطط والسياسات الإنمائية إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الحد من الفقر. وسيواصل هذا السعي في الخطة الخمسية الثانية عشرة التي يمثل فيها استئصال شأفة الفقر والحد من عدم اللامساواة واحداً من مجالات النتائج الرئيسية البالغ عددها ١٧ مجالاً. وحُققت إنجازات ملموسة في مضمار الحد من الفقر الناشئ عن تدني الدخل، والفقر المتعدد الأبعاد، فانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر الناشئ عن تدني الدخل من ١٢ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، بينما انخفض معدل الفقر المتعدد الأبعاد من ١٢,٧ في المائة إلى ٥,٨ في الفترة نفسها.

٥٥- وبموجب بروتوكول وضع السياسات، ينبغي أن تحدد جميع السياسات التحديات التي يثيرها الحد من الفقر والفرص المتاحة فيه. وتقيّم أداة إجمالي السعادة الوطنية أثر السياسات المتصور حدوثه في ٢٢ متغيراً، من بينها مستويات المعيشة، والرفاه المادي، والإنصاف، والصحة، والتعليم، وغير ذلك.

٥٦- واعتمدت حكومة بوتان الملكية نهجاً مزدوجاً للتصدي للفقر من خلال: (أ) الخطط والبرامج المدرجة في البرامج العريضة القاعدة مثل التعليم، والصحة، والزراعة، والبنية الأساسية الاجتماعية؛ (ب) المبادرات الموجهة للحد من الفقر التي تشمل من يظلون في قبضة الفقر بسبب طبيعة انتشار الفقر في جيوب وفي أنحاء مختلفة من البلد.

٥٧- وتشمل التدابير/الإنجازات الملموسة للحد من الفقر الواردة في الخطة الخمسية الحادية عشرة ما يلي:

(أ) تخصيص زهاء ٦٥ في المائة من الميزانية الكلية للقطاعات الاجتماعية؛

(ب) ازدياد نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على مياه الشرب المأمونة إلى ٩٨,٦ في المائة؛

(ج) استخدام صيغة لتخصيص الموارد يمثل الفقر أحد مكوناتها لتحديد كيفية توزيع الموارد بين المقاطعات والبلديات (Dzongkhags and Gewogs)^(٦)؛

- (د) تزويد جميع الأسر المعيشية الريفية بمقدار ١٠٠ وحدة من الكهرباء مجاناً؛
- (هـ) مراجعة معدل الأجر الوطني لقوة العمل وزيادته من ١٦٥ نو إلى ٢١٥ نو.
- ٥٨- وتُستكمل البرامج العريضة القاعدة بأنشطة مختلفة موجهة للحد من الفقر، من بينها ما يلي:
- (أ) نظراً لأهمية الأراضي في كسب العيش، منح جلاله الملك أرضاً لعدد من المستفيدين بلغ ٢٦٥ ١٢٣ مستفيداً في جميع أنحاء بوتان؛
- (ب) في إطار برنامج *Gyalpoi Tozey*^(٧) (المنح الدراسية للطلاب المحرومين)، يتلقى ٢ ٦٧٥ طفلاً من أفقر الأسر دعماً لتغطية نفقات تعليمهم كاملة؛
- (ج) تلقى ٨٥٠ من كبار السن إعانات نقدية شهرية منحها إياهم جلاله الملك لتغطية نفقات معيشتهم. وتُشيد الآن دار للمسنين المتقاعدین؛
- (د) مُنحت أراضي للسكان الذين لا يملكون أرضاً وللمحرومين اجتماعياً واقتصادياً وتلقوا دعماً اجتماعياً واقتصادياً لتمكينهم من الحصول على سبل مستدامة لكسب العيش. وأعدت استراتيجية لإعادة التأهيل حسب مشاريع التأهيل المنفذة استفادت منها حتى الآن ٢٤٥ أسرة معيشية؛
- (هـ) شرع في تنفيذ برنامج النهوض بالاقتصاد الريفي للحد من الفقر باستهداف أفقر القرى. وغطى هذا البرنامج أفقر ٧٥ قرية في الخطة الخمسية الحادية عشرة؛
- (ز) يُنفذ برنامج الأسر المعيشية الفقيرة المستهدفة أنشطة موجهة بدءاً بمستوى القرية ووصولاً إلى مستوى الأسرة المعيشية. وفي إطار هذا البرنامج، جرى تقييم ٣ ١٥٤ من أفقر الأفراد/الأسر المعيشية في جميع المقاطعات باستخدام مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وسُيستخدم هذا التقييم في إعداد أنشطة تتيح سبلاً مستدامة لكسب العيش.
- دال- البيئة، وتغير المناخ، وإدارة الكوارث (التوصيات ١١٨-٩٦ إلى ١١٨-١٠٠)**

- ٥٩- يتجلى التزام بوتان حيال البيئة، من بين أمور أخرى، في دستورها الذي ينص على أن تظل ٦٠ في المائة من مساحة الأراضي تحت الغطاء الحرجي في جميع الأوقات. وفي الوقت الحالي، تغطي الأحراج ٧١ في المائة من أراضي هذا البلد، وهي تشمل الحدائق الوطنية، ومحميات الأحياء البرية، والممرات البيولوجية. ووضعت حكومة بوتان الملكية إطاراً لتعميم منظور البيئة، وتغير المناخ، والكوارث، والشؤون الجنسانية، والفقر، في الخطة الخمسية الحادية عشرة وذلك لمعالجة الشواغل الشاملة في الخطط والبرامج.
- ٦٠- وشُرع في جرد الموارد المائية على الصعيد الوطني في جميع المقاطعات والبلديات، سعياً لحفظ المياه، ومستجمعات المياه، وإدارتها.
- ٦١- وتكرر بوتان التزامها بأن تظل تحافظ على تعادل الأثر الكربوني في المساهمة الأولى المحددة وطنياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥؛ وصدّقت بوتان على اتفاق باريس في عام ٢٠١٧.

٦٢- وتتأثر حكومة بوتان الملكية على بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ بالحفاظ على المستويات الحالية من الغطاء الحرجي. وتقوم جهود التخفيف على الحفاظ على الغابات بوصفها بالوعات للكربون، بينما تعالج الاستراتيجيات ذات الأولوية الرامية لدعم مسار التنمية المنخفضة الانبعاثات مسألة الانبعاثات المتفاقمة.

٦٣- وتتضمن خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٦ تدابير لتعزيز "النمو الأخضر" من أجل التنمية الصناعية. وأدرجت الخطة الخمسية الثانية عشرة التنمية المتعادلة الأثر الكربوني كجزء من مجالات النتائج الرئيسية الوطنية للاسترشاد به في تخطيط أنشطة التنمية وتنفيذها في جميع القطاعات. وفي الوقت الحالي، تعاوض بوتان ٤,٤ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون من خلال تصدير الطاقة الكهرومائية.

٦٤- ويندرج التكيف مع آثار تغير المناخ في عداد المسائل ذات الأولوية. وقد استكملت بوتان ملخصات المشاريع في إطار برامج العمل الوطنية للتكيف ونفذت مشروعين بنجاح. وفي الوقت الحالي، تنفذ بوتان بضعة من الإجراءات ذات الأولوية رُئي أنها تمثل احتياجات فورية في مشروع خطة التكيف الوطنية الثالثة. وترى بوتان في وضع خطط التكيف الوطنية وتنفيذها وسيلة مهمة للحد من قابلية التضرر بإدماج التكيف مع تغير المناخ في تخطيط التنمية الوطنية وتنفيذ تدابير التكيف ذات الأولوية على أرض الواقع.

٦٥- وتستثمر بوتان مواردها في تدابير التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. ويُعكف على تشييد مشاريع الطاقة الكهرومائية الباهظة التكلفة استجابة لضرورة الصمود أمام فيضانات البحيرات الجليدية والزلازل. وأقيمت نظم للإنذار المبكر في أحواض ثلاثة أنهار هي بوناخا، ووانغدو، وبومثانغ. ويوفر صندوق بوتان الاستثماري لحفظ البيئة التمويل المحلي للمشاريع لمؤازرة جهود التخفيف والتكيف.

٦٦- ووفقاً لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، ظلت حكومة بوتان الملكية تستخدم المساعدة التقنية التي يقدمها الشركاء الدوليون في مجال التأهب للكوارث. ولدى بوتان شبكة أساسية لرصد الزلازل تتألف من ١٤ محطة للرصد الآني، ومحطتين لا تستخدمان الوسائل الإلكترونية، و ٢٠ عداداً لقياس الكثافة في جميع أنحاء البلاد، وهي تشيد في الوقت الحالي مرافق أساسية للاتصالات في حالة الطوارئ. وفضلاً عن ذلك، اعتمد نظام للسيطرة على الحوادث، سعياً لإنشاء آلية متكاملة للتصدي للكوارث.

٦٧- وأعدت أيضاً خطة الطوارئ الوطنية للزلازل، مشفوعة بإجراءات التشغيل الموحدة. ووضعت خطة لإدارة الكوارث والطوارئ لأربعة مقاطعات ولعاصمة البلاد، وأجريت تمارين محاكاة وعمليات تدريب في البحث والإنقاذ الأساسي. وأعدت أيضاً خطة لإدارة الكوارث والطوارئ لقطاع التعليم.

٦٨- ولتعزيز القدرات في حالات الكوارث الصحية الطارئة، أُعدت خطط للطوارئ في حالات الكوارث لستة وعشرين مستشفى.

٦٩- وللمضي قدماً في هذا المسعى، تتمثل الأولويات الرئيسية في إقامة مركز وطني للبحث والإنقاذ، ومراكز لعمليات الطوارئ في المقاطعات، ونظام للاتصالات في حالات الطوارئ

المتعلقة بالكوارث. وأعدت مقترحات لإنشاء هذه المراكز ونظام الاتصالات في حالات الطوارئ، والتّمس الدعم لتمويلها من الشركاء الدوليين.

٧٠- وفي إطار الخطة الخمسية الثانية عشرة، تُبذل جهود لإدماج احتياجات النساء، والأطفال، والمسنين، وذوي الإعاقة، في استراتيجيات إدارة الكوارث وخططها وبرامجها.

هاء- الاتجار بالأشخاص (التوصيتان ١١٨-٣٥ و ١١٨-١٠٢)

٧١- تواصل حكومة بوتان الملكية بذل جهودها الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وإدارة القانون والنظام هي الهيئة الرائدة في مضمار الاتجار بالأشخاص.

٧٢- وفي عام ٢٠١٥، أُعد تقرير عن استعراض القوانين والسياسات المتعلقة بالتصدي للاتجار بالأشخاص. وفي عام ٢٠١٧، أُعد دليل تدريب بشأن الاتجار بالبشر موجه لموظفي إنفاذ القانون وللمدعين العامين. ويجري النظر في وضع مشروع إجراءات التشغيل الموحدة للتحقيق في حالات الاتجار بالأشخاص والتصدي له.

٧٣- وتلقى موظفو إنفاذ القانون تدريباً للمدرّبين في الاتجار بالأشخاص شاركت فيه منظمات المجتمع المدني في أعوام ٢٠١٦، و٢٠١٧، و٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، تلقى موظفو إنفاذ القانون توجيهات بشأن منع الاتجار بالأشخاص والتصدي له.

٧٤- وحتى الآن، تلقى ٣٧ من ضباط الشرطة (٣٠ من الذكور و٧ من الإناث) تدريباً في التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، تلقت ضابطتان من ضباط الشرطة تدريباً بشأن "دليل التدريب على الاتجار بالبشر لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين". وأجرى الضباط الذين تلقوا التدريب حملات توعية بشأن الاتجار بالأشخاص استفاد منها أكثر من ٢٢٤ رجلاً و٣٠٤ نساء يعتزمون العمل بالخارج. وفضلاً عن ذلك، بدأ تنفيذ برنامجين للتدريب تلقى فيهما ١٣ من ضباط الشرطة و٣٠ كاتباً من شتى مراكز الشرطة التدريب في مجال الاتجار بالأشخاص.

٧٥- وتتعاون حكومة بوتان الملكية تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة وتنسق معها لمكافحة الاتجار بالأشخاص عبر الحدود.

واو- العمالة (التوصيات ١١٨-٥٠ إلى ١١٨-٥٦) والحماية الاجتماعية (التوصيات ١١٨-٥٧ إلى ١١٨-٥٩)

٧٦- أسفرت التدابير التي اتخذتها حكومة بوتان الملكية في الخطة الخمسية الحادية عشرة عن تخفيض أرقام البطالة بوجه عام من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. بيد أن نسبة بطالة الشباب ارتفعت من ٩,٦ في المائة إلى ١٠,٦ في المائة في الفترة نفسها.

٧٧- وفي عام ٢٠١٥، أنشئت فرقة عمل معنية بإيجاد فرص عمل كُلفت باقتراح تدابير استراتيجية تتيح مزيداً من فرص العمل وتعزز النمو الاقتصادي. وستعرض سياسة العمالة الوطنية لعام ٢٠١٣ في أثناء الخطة الخمسية الثانية عشرة.

٧٨- ويشير مخطط بوتان للتعليم (٢٠١٤-٢٠٢٤) إلى أن فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني ينبغي أن تتاح لنسبة ٢٠ في المائة من خريجي المدارس الثانوية العليا بحلول عام ٢٠٢٤. وتستهدف حكومة بوتان الملكية استيعاب ٢٠ في المائة من خريجي المدارس في نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الخطة الخمسية الثانية عشرة. وستستعرض سياسة التعليم الفني والتدريب المهني أيضاً في إطار هذه الخطة.

٧٩- ولزيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص، تُنفذ أحكام وقواعد قانون العمل والعمالة لعام ٢٠٠٧ في هذا القطاع. وبادرت حكومة بوتان الملكية إلى إعداد برامج عديدة للعمالة وتنمية المهارات أسفرت عن توظيف أكثر من ١٢ ٠٠٠ من الشباب. وأتيح برنامج تطوير مباشرة الأعمال الحرة لأكثر من ٣ ٠٠٠ من الشباب. وأنشئ أيضاً صندوق متجدد الموارد للشركات الناشئة الجديدة، في عام ٢٠١٦.

٨٠- وتركز الخطة الخمسية الثانية عشرة أيضاً على 'العمالة المنتجة والمدرة للدخل' بصفتها مجالاً من مجالات النتائج الرئيسية الوطنية. وحُدد الهدف في إيجاد ٥٣ ٠٠٠ وظيفة جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٨١- وفي إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة، بلغ عدد الوظائف الجديدة في المقاطعات نحو ٨ ٢٠٠ وظيفة يعود معظمها إلى إنشاء الصناعات الصغيرة والمنزلية. وتدعم حكومة بوتان الملكية ١ ٨٠٠ من الشباب الذين يمارسون مهنة الزراعة في مجتمعاتهم المحلية. ومن خلال نظام حقوق استخدام الأراضي الذي ابتدعه جلاله الملك، يتولى ٥٢ شاباً زراعة ٦٠ فداناً من الأراضي في الوقت الحالي.

٨٢- ويندرج برنامج العمالة المضمونة في عداد الاستراتيجيات المعتمدة لتخفيف حدة مشكلة البطالة في هذا البلد. وفي نطاق هذه المبادرة، تلقى الشباب التدريب في إطار برنامج مهارات العمل للشباب ومهارات الخريجين وألحقوا بعدة شركات في إطار برنامج التوظيف المباشر. ويمثل مخطط العمل بالخارج أيضاً أحد المكونات التي تُنفذ في إطار برنامج العمالة المضمونة.

٨٣- وأعدت حكومة بوتان الملكية لخريجي الجامعات والمدارس الثانوية العليا برامج للتدريب الداخلي في وكالات حكومية وخاصة مختلفة. وتُدفع للمتدربين إعانة قدرها ٣ ٧٥٠ نو في الشهر.

٨٤- وسيقدم مشروع السياسة الوطنية للمعاشات التقاعدية وصندوق الادخار إلى حكومة بوتان الملكية للموافقة عليه. ومن أبرز سمات هذه السياسة إنشاء النظام غير المشروط بالمساهمة لتغطية العاجزين عن المساهمة، ونظام المساهمة الطوعية لإتاحة خيار للعاملين في القطاع غير الرسمي. ووفقاً لقانون بوتان للعمل والعمالة لعام ٢٠٠٧، أُقيم نظام لصندوق ادخار للعاملين في القطاع الخاص وقطاع الأعمال. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغ عدد العاملين المسجلين في هذا النظام ٥٧ ١٩٤ عاملاً.

زاي- المرأة (التوصيتان ١١٨-١٧ و ١١٨-١٨)

٨٥- رغم أن المرأة في بوتان تتمتع بقدر عالٍ من الاستقلال والمساواة في الفرص، فإن بعض الثغرات لا تزال قائمة وينبغي سدها. وقد اتخذت حكومة بوتان الملكية عدة مبادرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨٦- ويُعكف في الوقت الحالي على إعداد الصيغة النهائية لسياسة المساواة بين الجنسين التي وُضعت في عام ٢٠١٥. واعتمد نهج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني منذ الخطة الخمسية العاشرة. وأجريت دراسة تشخيصية للمساواة بين الجنسين شملت قطاعات مختارة لتوفير أحدث المعلومات الأساسية عن حالة النساء والرجال، فضلاً عن التحليلات الجنسانية التي أُجريت في قطاعات مختارة، تيسيراً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتنظر حكومة بوتان الملكية في إيجاد بيانات مصنفة حسب الجنس في الخطة الخمسية الثانية عشرة، فأجري لهذا الغرض استعراض لبيئة البيانات لتقييم الاحتياجات من البيانات وما يشوبها من ثغرات، واستخراج البيانات المصنفة، وتحليلها، ونشرها، للاستعانة بها في اتخاذ القرارات.

٨٧- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أُدرجت المؤشرات الإلزامية بشأن المساواة بين الجنسين في اتفاقات الأداء السنوي للعام ٢٠١٦-٢٠١٧ لجميع الوكالات الحكومية والوكالات المستقلة. وتقتضي هذه المؤشرات أن تقدم الوكالات للعاملين الدعم في مجال رعاية الطفل بتوفير مرافق من قبيل دور الحضانة، ووضع أطر داخلية لمعالجة المسائل الجنسانية في مكان العمل. وفي اتفاق الأداء السنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أُدرج إعداد إطار داخلي لمعالجة المسائل الجنسانية في مكان العمل كمؤشر إلزامي لجميع المقاطعات.

٨٨- وأنشأت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، مثل مؤسسة تاراينا، ورابطة مباشرات الأعمال الحرة في بوتان، ٢٠ مجموعة لمزايعي المساعدة الذاتية. وبلغ عدد العضوات في هذه المجموعات ٢١٤ عضوة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

٨٩- وتستثمر حكومة بوتان الملكية في نُهج الزراعة الذكية لمعالجة مسائل ضيق الوقت، والفقر، والمشقة التي تعاني منها المزارعات، وفي تعميم المجموعات المرجعية على صعيد الحكومة المحلية لتتولى الإشراف على تعميم المناخ، ونوع الجنس، والحد من مخاطر الكوارث في تخطيط التنمية المحلية وتنفيذها. ويأتي هذا التركيز المهم استجابة للنتائج التي توصل إليها استطلاع بشأن إجمالي السعادة الوطنية وجاء فيها أن المزارعات يشكلن الفئة "الأقل سعادة" في بوتان.

٩٠- وإلى جانب برامج التوعية المنتظمة على الصعيد الوطني، أُنجز، في جميع المقاطعات في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، برنامج الدعوة الرفيع المستوى بشأن الصحة الإنجابية، ومسائل حقوق الطفل، بما في ذلك حمل المراهقات، والخدمات المقدمة للنساء والأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة، وهو برنامج تتولى أمره جلالة الملكة الأم سانغاي شودن وانغشوك.

١- الفجوة الجنسانية في التعليم (التوصيتان ١١٨-٨٥ و ١١٨-٨٦)

٩١- قطعت بوتان أشواطاً طويلة في تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي والعالي ١,٠٠ و ١,٠٦ على التوالي، في عام ٢٠١٨.

٩٢- ورغم أن كفة الأولاد لا تزال راجحة في مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي، فإنه قد زاد ليصل إلى ٠,٨٥ في عام ٢٠١٨ بعد أن كان ٠,٧٨ في عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك إلى الاضطلاع بأنشطة من قبيل توفير مرافق الداخليات، وبرامج التغذية، وتعليم المهارات الحياتية، وبرامج التوعية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية الموجهة للمراهقات في المعاهد التعليمية. وفضلاً عن ذلك، تشير الاتجاهات إلى تدني مشاركة البنات على مستوى التعليم العالي في الدورات الدراسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وتشجع حكومة بوتان

الملكية البنات على دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم الثانوي العالي من خلال إسداء المشورة لهن ومناصرتهن.

٩٣- وحتى تزداد مواظبة الفتيات على الدراسة واستبقائهن في المدارس، شرعت حكومة بوتان الملكية في تقديم المناديل الصحية مجاناً للفتيات، وفي إنشاء مرافق المياه والصرف الصحي المنفصلة لهن.

٩٤- ويقدم مخطط التعليم الفني والتدريب المهني لعام ٢٠١٦ استراتيجيات تهدف إلى تهيئة بيئة تراعي الاعتبارات الجنسانية لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم المهني، وذلك رغم ازدياد عدد الإناث الملتحقات بمعاهد التدريب المهني والمتخرجات منها.

٩٥- وزادت طاقة الاستيعاب السنوي في جامعة بوتان الملكية إلى ٣٠٠٠ طالب في الخطة الخمسية الحادية عشرة، مقابل ١٥٠٠ طالب في الخطة الخمسية العاشرة، فارتفعت نسبة الطالبات من ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٥. وأضافت هذه الجامعة في شتى معاهد التعليم العالي ١٣ برنامجاً جديداً تتيح للطالبات فرصاً أفضل وخيارات أرحب.

٢- العنف المنزلي (التوصيات ١١٨-١٩؛ ١١٨-٢٢؛ ١١٨-٣١ إلى ١١٨-٣٤؛ ١١٨-٣٧ إلى ١١٨-٣٩)

٩٦- ينص قانون منع العنف المنزلي لعام ٢٠١٣ وقواعد ولوائح قانون منع العنف المنزلي لعام ٢٠١٥ على إجراءات صريحة تُيسّر للنساء ضحايا العنف سبل اللجوء إلى القضاء.

٩٧- واتخذ معهد بوتان القانوني الوطني مبادرات لتحسين سبل اللجوء إلى القضاء بتدريب وكالات إنفاذ القانون على إجراءات التعامل مع حالات العنف ضد المرأة، والتوعية بحقوقها، وإدراج حقوق المرأة في التدريب على السبل البديلة لتسوية المنازعات، وتدريب القياديات على الصعيد المحلي على هذه السبل. ويعقد المعهد أيضاً دورات تدريبية منتظمة للقضاة تتناول القوانين التي تؤثر في النساء والأطفال.

٩٨- وضمت شرطة بوتان الملكية قانون منع العنف المنزلي لعام ٢٠١٣ في المنهج الدراسي للمجندين الجدد والضباط المتدربين. وتمت توعية العاملين في الشرطة وأسرههم بقانون منع العنف المنزلي لعام ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، تتعاون شرطة بوتان الملكية مع وكالات حكومة بوتان الملكية، ومنظمة المجتمع المدني المسماة *احترام المرأة وتثقيفها وتمكينها والنهوض بها*، لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في مضمار العنف المنزلي، والاتجار بالأشخاص، وحماية الطفل.

٩٩- وأجرت شرطة بوتان الملكية عرضين في أماكن عامة استهدفاً توعية المجتمعات المحلية بمسائل من قبيل العنف المنزلي وتأثيره في الأطفال، وحمل المراهقات، وإدمان المخدرات، والانتحار.

١٠٠- ويزداد عدد النساء المعينات في قوة الشرطة، ويجري تدريبهن على إجراءات الشرطة المناسبة للنساء والأطفال، وإلحاقهن بوحدات حماية المرأة والطفل/مكاتب حماية المرأة والطفل في مراكز الشرطة لتشجيع النساء الضحايا/الناجيات من العنف المنزلي على الإقدام على الإبلاغ عن الاعتداءات. وتشكل المرأة زهاء ١٢ في المائة من مجموع قوة الشرطة. وتوجد مكاتب لحماية المرأة والطفل في ١٣ مقاطعة من أصل ٢٠ مقاطعة. وتُبذل جهود لإنشاء مكاتب لحماية المرأة والطفل في جميع مراكز الشرطة.

١٠١- وتشارك وكالات حكومية، ومنظمات من منظمات المجتمع المدني مثل منظمة RENEW ومنظمة *Nazhoen Lamtoen*، في منع العنف المنزلي ومساعدة ضحاياه على أن يصبح من أفراد المجتمع المستقلين والمنتجين. وإضافة إلى ذلك، تتاح للضحايا خدمات مثل إعادة التأهيل، وإسداء المشورة، والمأوى المؤقت، والمساعدة القانونية، والتدريب لتنمية المهارات.

١٠٢- وستتيح الدراسة الوطنية الأولى للعنف ضد المرأة والفتاة التي تُجرى في الوقت الحالي بيانات عن مدى انتشار العنف، وأسبابه، وعواقبه، استناداً إلى الأنشطة التي سيتم إعدادها في مجال السياسات.

١٠٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شُرع في تنفيذ مشروع نموذجي لتناول العنف ضد النساء والأطفال سيتولى دراسة أسباب العنف الجنساني، والعنف ضد المرأة والطفل، بغية إيجاد التزام مستدام وقائم على المجتمع المحلي بالسعي لتكوين "أسر سعيدة وآمنة ومنصفة". ويستخدم المشروع نهج الشركاء لمنع العنف القائم على التشارك والتعبئة المجتمعية، مقروناً بتنمية قدرات أصحاب المصلحة، وباستراتيجية للدعوة والاتصالات.

١٠٤- وفي سياق تصدي قطاع الصحة للعنف ضد المرأة، أُجري، في عام ٢٠١٦، تقييم للخدمات المقدمة في مختلف مستويات المرافق الصحية في بوتان. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها هذا التقييم والتوصيات التي تمخض عنها، أُعد، في عام ٢٠١٧، مبدأ توجيهي على الصعيد الوطني للتعامل مع ضحايا عنف الشريك الحميم، والعنف الجنسي، في سياقات الرعاية الصحية.

١٠٥- وتُنفذ برامج توعية لمنع العنف الجنساني، والعنف المنزلي، عادت بالفائدة على الفئتين العاملين في مجال الصحة. وشرعت كلية التمريض والصحة العامة في جامعة خيسار غيالبو للخدمات الطبية في تدريس وحدة دراسية عن الطب الشرعي في إطار الدورة الدراسية لدبلوم المساعدين الصحيين.

٣- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والقيادة (التوصيات ١١٨-٤٢ إلى ١١٨-٤٩)

١٠٦- إدراكاً لأهمية تشجيع مشاركة المرأة في المناصب الانتخابية، أعدت حكومة بوتان الملكية خطة العمل الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في المناصب الانتخابية، في عام ٢٠١٤. وجرى استعراض هذه الخطة وهي ستبلور بشكل أكبر للتصدي للتحديات، وسيُوسع نطاقها في الخطة الخمسية الثانية عشرة.

١٠٧- وعُقدت مؤتمرات عن مشاركة المرأة في حسن التيسير، والقيادة، والسياسة في أعوام ٢٠١٤، و٢٠١٧، و٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، عقدت لجنة الانتخابات منتدى سياسياً في عام ٢٠١٥ كُلف ببحث العقبات والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في السياسة، وتبادل أفضل الممارسات، والدروس المستخلصة.

١٠٨- ودأبت لجنة الانتخابات على تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية. وأعدت إرشادات انتخابية عديدة وعممت أثناء انتخابات الحكومات المحلية في عام ٢٠١٦ والانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨. وفضلاً عن ذلك، نُفذت برامج وحلقات دراسية، وبرامج تدريب وبحث موجهة للأحزاب السياسية. وأدى تطبيق أداة تيسير الاقتراع عبر البريد إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة، وارتفاع عدد الناخبين في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في الآونة الأخيرة.

١٠٩- وفضلاً عن ذلك، أجرت لجنة الانتخابات، واللجنة الوطنية للمرأة والطفل، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكة بوتان لتمكين المرأة، حملات مناصرة وتوعية لزيادة تمثيل المرأة سياسياً.

١١٠- واعترافاً بتمثيل المرأة المتدني في المناصب القيادية، عيّنت جلالة الملك، وفقاً للدستور، امرأة في منصب رئيسة لجنة مكافحة الفساد، وعضوتين بارزتين في المجلس الوطني، ومفوضتين في لجنة الخدمة المدنية الملكية، ومفوضة في لجنة بوتان للانتخابات، وقاضية في المحكمة العليا. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، انتُخبت امرأتان في المجلس الوطني. وقادت امرأة أحد الأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، انتُخبت ٧ مرشحات من أصل ١٩ مرشحة لأول مرة في الجمعية الوطنية. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ١٥ في المائة، مقابل ٨ في المائة في عام ٢٠١٣.

١١١- وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة الناخبات في انتخابات المجلس الوطني ٥٢,٤٨ في المائة مقابل ٤٧,٥١ للناخبين من الرجال، ووصلت نسبتهن في انتخابات الجمعية الوطنية إلى ٥٦,٩٢ في المائة، مقابل ٥٣,١١ في المائة للرجال. وفي عام ٢٠١٨، ظلت الغلبة للناخبات، فبلغت نسبتهن ٥٢,٤ في المائة في انتخابات المجلس الوطني و٥٠,٨٣ في المائة في انتخابات الجمعية الوطنية.

١١٢- وفي الجولة الثانية لانتخابات الحكومات المحلية التي أُجريت في عام ٢٠١٦، بلغ عدد المرشحات المنتخبات لمناصب شتى ١٦٤ مرشحة من أصل ٤٣٩ ١ مرشحاً، من بينهن رئيستان منتخبتان لوحدين إداريتين على مستوى دون المقاطعة (Gups)^(٨) و ٢٤ ممثلة منتخبة لمجموعة إدارية على مستوى دون المقاطعة (Mangmis)^(٩).

١١٣- وتشكل المرأة نحو ٣٠ في المائة من مجموع الخدمة المدنية وتبلغ نسبة من يشغلن منهن مناصب تنفيذية ٨,٨ في المائة. وتوجد وزيرة واحدة من بين وزراء الحكومة العشرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شهدت بوتان تعيين أول امرأة رياناً في خطوطها الجوية الوطنية المعروفة باسم Druk Air.

١١٤- ويُفقد الإطار الداخلي للتصدي للتحرش الجنسي والمسائل الجنسانية في مكان العمل، بغية إضفاء الطابع المؤسسي على آلية الاستجابة للشكاوى المتعلقة بمسائل التحرش الجنسي، وتهيئة بيئة تراعي الاعتبارات الجنسانية في مكان العمل. واستُكمل ذلك بمبادرة توجّه إلى الشخص، التي أطلقتها لجنة الخدمة المدنية الملكية للتصدي للتحرش الجنسي وسواه من المسائل في الخدمة المدنية.

حاء- الأطفال

١- رعاية الطفل وحمايته (التوصيات ١١٨-٦؛ ١١٨-٢٧ إلى ١١٨-٢٩؛ ١١٨-٣٦؛ ١٢٠-٣٨)

١١٥- سعياً لدعم رعاية الأم والطفل، زادت الخدمة المدنية، والشركات الخاصة، مدة إجازة الأمومة من ٣ إلى ٦ أشهر، وإجازة الأبوة من ٥ إلى ١٠ أيام عمل. ويُشجّع القطاع الخاص على منح العاملين فيه مزايا مماثلة. وأُخذ في الحسبان عند إدخال هذا التعديل السياسة الوطنية بشأن الرضاعة الطبيعية التي توصي بأن تكون مدة هذه الرضاعة الستة أشهر الأولى من الولادة

أي " الألف يوم الذهبية". ولمساندة الوالدين العاملين على الاستمرار في توفير الرعاية والنماء بالطريقة المثلى لأطفالهم، أنشئت دور حضانة في أماكن العمل. وفي الوقت الحالي، توجد ١٢ داراً من دور الحضانة في ثيمفو، ودار واحدة في بارو. وفي عام ٢٠١٨، أُعدت مبادئ توجيهية لدور الحضانة لرعاية الأطفال، ودليل تدريب لمقدمي الرعاية فيها. وتُبذل جهود لوضع معايير لمقدمي الرعاية وتدريبهم على تقديم الرعاية الأولية.

١١٦- وفي عام ٢٠١٨، وُضعت استراتيجية الاتصال لأغراض التنمية لتمكين المجتمعات المحلية والأسر من احترام حقوق الطفل. وعلاوة على ذلك، أُعدت برامج للتوعية والدعوة في وسائط الإعلام تتناول قضايا المراهقين (ممتدى الفتيات)، ومسلسلات تلفزيونية عن العنف المنزلي.

١١٧- وحتى لا يخالف الأطفال القانون، أنشئت شُعب، ووحدات، ومكاتب لحماية المرأة والطفل في مراكز الشرطة للتوعية بحماية الطفل في المجتمع المحلي، والشروع في تنفيذ أنشطة مدرسية، وبرامج الشرطة لمنع الجريمة. وتزود وحدات حماية الطفل والمرأة بغرف احتجاز منفصلة بما مرافق للترفيه مخصصة للأطفال المخالفين للقانون. وإضافة إلى ذلك، تُتاح للأطفال المخالفين للقانون أماكن ملائمة لهم أثناء الاحتجاز قبل المحاكمة في مركزين من مراكز الشرطة يقعان في فوينتشولونغ ووثيمفو. وأعدت شرطة بوتان الملكية ثلاثة أدلة عن تدابير الشرطة المواثية للمرأة والطفل.

١١٨- وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، أُجريت دراسة من ثلاث مراحل عن العنف ضد الأطفال شملت استعراض المؤلفات في هذا الموضوع ودراسة كمية ونوعية له. وشكلت نتائج هذه الدراسة وتوصياتها مساهمات رئيسية في إعداد خطة العمل الوطنية لرفاه الطفل وحمايته لعام ٢٠١٨. وينص مشروع هذه الخطة على تعزيز مشاركة الأطفال، وحمايتهم ونمائهم، وسينفذ هذا المشروع في الخطة الخمسية الثانية عشرة.

١١٩- وتولي حكومة بوتان الملكية الأولوية لرفاه الأطفال وسلامتهم وحمايتهم في المدارس. ومنذ عام ٢٠١٦، يُطلب من جميع المدارس تشجيع السعي لتهيئة بيئة مواتية للأطفال، فضلاً عن التوعية بمبادرات إجمالي السعادة الوطنية. وأقيم في المدارس نظام للتوجيه وإسداء المشورة لدعم نماء الأطفال واليافيين، وصحتهم، ورفاههم.

١٢٠- وفي عام ٢٠١٢، أنشئت شبكة منسقي حماية الطفل بتعيين تسعة منهم في وكالات معنية للتحقق من تعميم مسائل حماية الأطفال في السياسات والخطط القطاعية ذات الصلة. ويوجد الآن ٤٤ منسقاً لحماية الطفل يعملون في وكالات حكومة بوتان الملكية، ومن بينها منظمات غير حكومية.

١٢١- وأقيم مكتب لرعاية الطفل وحمايته في الهيئة المركزية للأدوية لحماية حقوق الأطفال الرهبان والراهبات وتعزيزها. ويعمل في هذا المكتب موظفون مكلفون بحماية الطفل يتولون التحقق من حماية حقوقه في مؤسسات الأدوية.

١٢٢- وإعادة للتأكيد على التزام بوتان بحقوق الإنسان، وُضعت الأطر القانونية وذات الصلة التالي بيانها:

(أ) أُعدت في عام ٢٠١٥ القواعد واللوائح لقانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، وقانون تبني الأطفال لعام ٢٠١٢، وقانون منع العنف المنزلي لعام ٢٠١٣؛

- (ب) المبادئ التوجيهية لإدارة الملاجئ لعام ٢٠١٦؛
- (ج) مدونة الأخلاقيات لموظفي الحماية والعاملين في المجال الاجتماعي لعام ٢٠١٦؛
- (د) المبادئ التوجيهية لوسائل الإعلام بشأن الإبلاغ بشكل مناسب عن الحالات المتعلقة بالنساء والأطفال لعام ٢٠١٦؛
- (هـ) دليل التدريب على الاتجار بالبشر لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين لعام ٢٠١٧؛
- (و) المبادئ التوجيهية لاعتماد مقدمي الخدمات لعام ٢٠١٧؛
- (ز) المبادئ التوجيهية لاعتماد ملاجئ النساء والأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة وإدارتها لعام ٢٠١٧؛
- (ح) المبادئ التوجيهية لتبني الأطفال لعام ٢٠١٧؛
- (ط) إجراءات التشغيل الموحدة لتدبر حالات النساء والأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة لعام ٢٠١٧؛
- (ي) المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة لعام ٢٠١٨.

١٢٣- وتناوب اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، إدراكاً منها لقصور التوعية والافتقار إلى القدرات بحسبانها من أكثر التحديات إلحاحاً، على التوعية بمسائل حقوق الطفل وحمايته من منظورات معيارية، ومؤسسية، وتشريعية في جميع المستويات. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، عُقدت حلقات عمل رفيعة المستوى لتوعية أعضاء البرلمان تناولت مسائل نوع الجنس، وحقوق الطفل وحمايته، ومسائل نوع الجنس والأطفال لأعضاء المجلس الوطني المنتخبين منذ وقت قريب في عام ٢٠١٨.

١٢٤- وتحقق إنجاز مهم في مجال إعداد أنشطة حماية الطفل ومأسسة بناء القدرات المتعلقة بحقوقه. واستناداً إلى المناهج التدريبية المتعلقة بحقوق الطفل التي وضعتها اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، يتلقى المسؤولون من الوكالات المعنية بانتظام تدريباً على حماية الطفل يشمل النهج الأساسية لتدبير الحالات. وتتم توعية ضباط الشرطة، والمحامين، والعاملين في مجال القانون الخاص، ومفتشي العمل، والقادة المحليين، ورؤساء مؤسسات الأديرة، ويتلقون تدريباً على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وقانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، وإجراءات العدالة الملائمة للأطفال، والتحديات التي تثيرها المسائل الجنسانية.

١٢٥- وبموجب قانون العمل والعمالة لعام ٢٠٠٧، يحظر عمل الأطفال دون سن الثالثة عشرة وعمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة في ١٦ فئة من المهن الخطرة. زد على ذلك أن عمل الأطفال يندرج، بموجب قانون وقواعد رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، في فئة الأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة تستوجب توفير الرعاية والحماية لهم.

٢- زواج الأطفال (التوصيتان ١١٨-٢٠ و ١١٨-٢٣)

١٢٦- يشكل قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ٢٠١١، وقانون بوتان الجنائي لعام ٢٠٠٤ الأساس الذي يقوم عليه منع زواج الأطفال. ويصنف أي فعل جنسي يُمارس مع طفل دون سن الثامنة عشرة على أنه اغتصاب. ويفصل القضاء في قضايا الأطفال بسرعة وحزم.

- ١٢٧- ويتولى الجهاز القضائي، بالتعاون مع معهد بوتان القانوني الوطني، توعية الجمهور في المناطق الحضرية والريفية بمسائل زواج الأطفال والقوانين التي تحمي حقوق جميع الأطفال.
- ١٢٨- وبوتان، بصفتها عضواً في مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف على الأطفال، طرف في خطة العمل الإقليمية لإنهاء زواج الأطفال في جنوب آسيا.
- ١٢٩- وأشارت دراسة عن مدى انتشار زواج الأطفال استندت إلى استقصاءات مستوى المعيشة في بوتان (٢٠١٢ و ٢٠١٧)، إلى أن نسبة زواج الأطفال انخفضت من ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ بفضل المبادرات المختلفة التي اتخذتها حكومة بوتان الملكية.

طاء- الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيات ١١٨-٨٠؛ ١١٨-٨٩ إلى ١١٨-٩٢)

- ١٣٠- أُعِدَّ في عام ٢٠١٨ مشروع السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويستند مشروع السياسة هذا إلى استقصاء لتقييم الاحتياجات يشمل الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة المنتمين إلى فئات عمرية شتى. وستُعد خطة عمل لتنفيذ هذه السياسة وتنفيذ في إطار الخطة الخمسية الثانية عشرة. ويتسق مشروع السياسة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يأخذ بنهج يقوم على الحقوق. ويتضمن المشروع أيضاً أحكاماً يُتغى منها تحسين حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الصحة والتعليم بإزالة الحواجز البيئية، والمادية، والسلوكية، وسواها من الحواجز عن طريقهم.
- ١٣١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شُرع، لأول مرة على الإطلاق، في دراسة المعارف، والمواقف، والممارسات المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة للاستعانة بها في وضع السياسات، والخطط، والبرامج.
- ١٣٢- وتعكف بوتان على تنفيذ استراتيجية إنشيوون من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، وشاركت في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لعقد الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠١٣-٢٠٢٢ في آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في بيجين في عام ٢٠١٧.
- ١٣٣- وتحرص حكومة بوتان الملكية على إدراج برنامج الاحتياجات التعليمية الخاصة في نظام التعليم بأسره بمراعاة احتياجات مختلف المتعلمين عن طريق دعم عملية التعليم والتعلم، وتطوير المناهج الدراسية، وعمليات التقييم، وإتاحة الوصول المادي، فضلاً عن الاعتبارات المتعلقة بالانتقال إلى مراحل أعلى من التعليم، والتدريب، والحياة المهنية.
- ١٣٤- وترد في مخطط التعليم في بوتان (٢٠١٤-٢٠٢٤) الاستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز تلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة. وتبعاً لذلك، أنشأت وزارة التربية مدارس تدرس فيها برامج الاحتياجات التعليمية الخاصة لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. وفي أثناء الخطة الخمسية الحادية عشرة، أُدرج برنامج الاحتياجات التعليمية الخاصة في ٨ مدارس إضافية ليصبح مجموع هذه المدارس ١٦ مدرسة، بالإضافة إلى مدرستين متخصصتين لضعاف السمع والبصر توفران الرعاية لنحو ٦٤٧ طفلاً. وسيُوسع نطاق هذا البرنامج ليشمل ١٢ مدرسة إضافية تغطي جميع المقاطعات في الخطة الخمسية الثانية عشرة.

١٣٥- ويُعكف في الوقت الحالي على إعداد مبادئ توجيهية لنظام امتحانات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وتقييم مستواهم ونقلهم إلى مراحل أعلى في المدارس التي تطبق برنامج الاحتياجات الخاصة وفي مدرستين متخصصتين. وتشمل المبادرات الأخرى وضع لغة الإشارة البوتانية.

١٣٦- وشرع أيضاً في تنفيذ برنامج مهني في معهد وانغسيل للصم وضعيفي السمع.

سادساً- التعاون والمساعدة الدوليان (التوصية ١١٨-١٠١)

١٣٧- تعمل حكومة بوتان الملكية، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، على النهوض بالقدرات الوطنية للوفاء بالالتزامات التعاهدية الدولية وتعزيز حقوق الإنسان. وفي إطار التعاون مع الشركاء الإنمائيين، أُعد مشروع سياسة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وسياسة المساواة بين الجنسين. وأدرجت جامعة بوتان الملكية دورة دراسية تتناول السياسة الاجتماعية في الأجل القصير.

١٣٨- وشاركت بوتان في الاستعراض الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي أُجري في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٨. ومكّن هذا الاستعراض بوتان من تبادل خبراتها والتحديات التي واجهتها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣٩- وشاركت بوتان أيضاً في استعراض منتصف المدة للإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وقدمت تقريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٤٠- وفي إطار شراكة مع مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف على الأطفال، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، استضافت بوتان، في أيار/مايو ٢٠١٨، اجتماع المائدة المستديرة الأقاليمية الرفيع المستوى بشأن دور المنظمات الإقليمية في حماية الأطفال من العنف وإحراز مزيد من التقدم نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

سابعاً- التعاون مع آليات حقوق الإنسان (التوصية ١١٨-١)

١٤١- صدّقت بوتان، في عام ٢٠٠٩، على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الملحقين باتفاقية حقوق الطفل.

١٤٢- ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في دورتها الخامسة والستين المعقودة في عام ٢٠١٦، في تقرير بوتان الجامع لتقريرها الدوريين الثامن والتاسع بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقدمت بوتان أيضاً، في عام ٢٠١٧، تقريرها الجامع لتقريرها الدورية من الثالث إلى الخامس المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل إلى الدورة الخامسة والسبعين للجنة حقوق الطفل، وتقاريرها الأولية المتعلقة بالبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، واشترك الأطفال في المنازعات المسلحة، في عام ٢٠١٧.

١٤٣- وأنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى يترأسها وزير الخارجية لدراسة جدوى التصديق على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٧. وتبعاً لذلك، قُدِّم تحليل المصلحة الوطنية بشأن التصديق على هذه الاتفاقية إلى حكومة بوتان الملكية.

١٤٤- واستقبلت بوتان مكتب المجلس التنفيذي لمنظمة اليونيسيف في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأشار المكتب مع الارتياح إلى التعاون والشراكة المثمرتين بين حكومة بوتان الملكية واليونيسيف في وضع القواعد والمعايير وصياغة السياسات الرئيسية الخاصة بالأطفال. ولاحظ المكتب أيضاً أن حكومة بوتان الملكية خصصت موارد لبرامج ومشاريع ترمي إلى تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل.

١٤٥- وزار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بوتان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ثامناً- الإنجازات وأفضل الممارسات والعقبات

ألف- الإنجازات

١٤٦- تظل بوتان تنعم، في عهد جلالته الملك، بالسلام، والوحدة، والوثام وهي عناصر لا غنى عنها لضمان الحقوق الأساسية في الحياة، والحرية، والأمن المكرسة في الدستور. وتعززت المؤسسات الديمقراطية، وترسخت جذور الثقافة الديمقراطية، واشتد عود الديمقراطية في غضون ١٠ سنوات.

١٤٧- ونما الناتج المحلي الإجمالي لبوتان من ١٠٠ بليون نو في عام ٢٠١٣ إلى ١٨٠ بليون نو في عام ٢٠١٨، واقتصاد هذا البلد من أسرع الاقتصادات نمواً. ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لبوتان إلى ٨ في المائة في عام ٢٠١٦ ونحو ٧ في المائة في عام ٢٠١٧.

١٤٨- وأحرز تقدم ملموس في نواتج التعليم والصحة بفضل إتاحة الرعاية الصحية والتعليم مجاناً. وتكاد نسبة الالتحاق بالمدارس تبلغ ١٠٠ في المائة مع تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي. وبلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الشباب ٩٣ في المائة، وتجاوز متوسط العمر المتوقع ٧٠ عاماً.

١٤٩- والتزاماً بقضية السلام والأمن الدوليين، وهي ولاية رئيسية للأمم المتحدة، انضمت بوتان إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بصفة مراقب في عام ٢٠١٤. وتعهدت حكومة بوتان الملكية بتقديم وحدة عسكرية قوامها ٢٥٠ جندياً في عام ٢٠١٥، سعياً لتوسيع وتعميق مشاركتها ومساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

باء- أفضل الممارسات

١٥٠- تكفل فلسفة التنمية القائمة على إجمالي السعادة الوطنية تحقيق تنمية شاملة تعزز التنمية المستدامة وحقوق كل مواطن ورفاهه.

١٥١- وظلَّت الخدمات الصحية الأساسية تُقدم مجاناً في بوتان. ويمثل صندوق الاستثمار للصحة في بوتان الذي أنشئ في عام ٢٠٠٠ وسيلة مبتكرة لتمويل الرعاية الصحية بشكل مستدام. وبلغت موارد هذا الصندوق ٢,٣ بليون نو. وفي الوقت الحالي، تمول جميع تكاليف الأدوية واللقاحات الأساسية من هذا الصندوق.

١٥٢- وتوفر حكومة بوتان الملكية التعليم مجاناً لجميع الأطفال من المرحلة قبل الابتدائية إلى الصف العاشر. ويسر إنشاء المدارس المركزية الداخلية والمدارس الابتدائية والثانوية الكبيرة الحصول على التعليم. ووسّع نطاق برامج التغذية المدرسية وهي ما برحت تمثل حافزاً قوياً لتشجيع الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، ولا سيما في حالة الفتيات المقيمت في المناطق النائية المعسرة. ولتيسير حصول الطلاب المحرومين اقتصادياً على التعليم العالي، وُضع، في عام ٢٠١٤، نظام ضمان لمنح الطلاب قروضاً بدون فوائد.

١٥٣- ويمثل نظام *Kidu* شبكة أمان اجتماعية أقامها الملوك استجابة لشكاوى الفئات الضعيفة وتلبية لاحتياجاتها. وسافر جلالة الملك بنفسه إلى جميع أنحاء البلاد، مقرباً هذا النظام من السكان، ومكسباً إياه الطابع المهني والنظمي بتعيين موظفين على صعيد المقاطعات والوحدات الإدارية على مستوى دون المقاطعة أنيط بهم تحديد الأشخاص الضعفاء واحتياجاتهم.

١٥٤- وما برح نظام التعليم غير الرسمي الذي بدأ تنفيذه في مطلع التسعينات بغية القضاء على الأمية يحرز تقدماً ملموساً في تحسين مستوى إلمام المرأة بالقراءة والكتابة وتيسير حصولها على التعليم. وساهم هذا البرنامج في رفع المعدل العام للإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار ليصل إلى ٦٠ في المائة. ويُتخذ البرنامج أيضاً وسيلة لبث رسائل اجتماعية مهمة إلى المجتمعات المحلية الريفية وكان له ضلع في تيسير مشاركة القادة المحتملين في انتخابات الحكومات المحلية.

١٥٥- ونظراً لانعدام نظام سجون في الهواء الطلق للسجنات، أُقيم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سجن مفتوح قائم على الزراعة للسجنات. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استفادت ١١١ سجيناً من هذا النظام.

١٥٦- وتمثل مبادرة بوتان من أجل الحياة مبادرة فريدة تهدف إلى الحفاظ بشكل دائم على مناطق بوتان المحمية، وعلى الممرات البيولوجية بتوفير التمويل الكامل لعملياتها وإدارتها. وسيحافظ هذا المشروع على قرابة ٦ ملايين فدان من الغابات وغيرها من الموائل الطبيعية.

١٥٧- وعملاً بأمر جلالة الملك، أنشئ في عام ٢٠١١ برنامج التدريب المتكامل لحماية السلام (De-Suung)^(١٠) الذي يكمن هدفه الرئيسي في تشجيع جميع المواطنين على المشاركة بهمة في دور بناء الأمة الأعم. ويستلهم برنامج التدريب هذا القيم الإيجابية "الروح التطوع"، وقيم الخدمة المجتمعية، والنزاهة، والمسؤولية المدنية. ويتطوع الأفراد الذين انخرطوا في هذا البرنامج في عمليات مواجهة الكوارث، والأنشطة الخيرية، ويسخرون أنفسهم لخدمة الآخرين طوال حياتهم.

١٥٨- وسعيًا لتقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية، أنشأت حكومة بوتان الملكية نظاماً عاماً للمظالم وسبل الانتصاف تتولى الإشراف عليه أمانة مجلس الوزراء.

جيم- التحديات والعقبات

١٥٩- الفقر: في الوقت الذي تسعى فيه بوتان جاهدة إلى رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، يواجه هذا البلد تحديات مرحلة 'الشوط النهائي' في القضاء على الفقر بجميع أشكاله. وارتفع معامل دجيني من ٠,٣٦ في عام ٢٠١٢ إلى ٠,٣٨ في عام ٢٠١٧، وفي هذا إشارة إلى تفاقم عدم المساواة. ولئن كان الفقر المتعدد الأبعاد قد انخفض إلى حد كبير، فإن مستوى الفقر في المناطق الريفية أضحى أعلى بكثير من مثيله في المناطق الحضرية.

١٦٠- حالة الاقتصاد الكلي: تعافى الاقتصاد منذ عام ٢٠١٤ وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي زهاء ٧ في المائة، غير أن ضعف الاقتصاد الناشئ عن التحديات الهيكلية، وارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم العجز التجاري، وعجز الميزانية، يثير القلق.

١٦١- بطالة الشباب: على الرغم من أن حالة البطالة قد تحسنت باطراد فهبطت من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٤ في عام ٢٠١٧، لا يزال انتشار البطالة بشكل واسع في صفوف الشباب يندرج في عداد التحديات الجسيمة. وتبلغ نسبة البطالة الآن ١٠,٦ في المائة، مقابل ٩,٦ في عام ٢٠١٣. وستتفاقم هذه النسبة في السنوات القليلة القادمة عندما يدخل مزيد من خريجي الجامعات سوق العمل.

١٦٢- مشاكل الوصول: تجعل وعورة الجبال وتناثر المستوطنات الريفية تقديم الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة، والتعليم، والكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، أمراً بالغ الصعوبة وباهظ التكلفة. ويتسبب ذلك أيضاً في الهجرة من الريف إلى الحضر التي تؤثر تأثيراً متوالياً في المشاكل الاجتماعية الأخرى مثل الفقر، والبطالة، وإدارة النفايات.

١٦٣- قابلية التأثير بتغير المناخ والكوارث الطبيعية: بوتان معرضة بشدة للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات، والانحيارات الأرضية، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية التي تتفاقم بسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وتقع بوتان أيضاً في منطقة تنشط فيها الزلازل. وجعلت هذه العوامل الطبيعية الكامنة بالتضافر مع عوامل اجتماعية، مثل الفقر، والتعدي البشري على المنحدرات الهشة، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المتدنية، بوتان من أشد البلدان عرضة للكوارث في العالم.

١٦٤- الهجرة: بوتان أمة صغيرة حدودها مفتوحة وسهلة الاختراق تقع في منطقة من أكثر المناطق الأهلة بالسكان وهي ما برحت تواجه تحديات هائلة تثيرها الهجرة غير القانونية. ولدرء هذه التهديدات الأمنية، لا بد من أن تقيّد بوتان تقييداً صارماً بالقوانين الوطنية وبقواعد الهجرة ونظمها.

١٦٥- وتشهد بوتان أيضاً استفحال الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، فزادت نسبة سكان الحضر من ٣٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٧. وبسبب هذا التوجه، ستتعاظم المراكز الحضرية، بينما ينخفض الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية.

١٦٦- تناقص عدد السكان: يتبين من تقرير الدراسة الاستقصائية عن مستويات المعيشة في بوتان لعام ٢٠١٧ أن معدل الخصوبة الكلي انخفض إلى ١,٩ في المائة، وهو مستوى أقل من مستوى الإحلال البالغ ٢,١ في المائة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى شيخوخة السكان، وتقلص قوة العمل. وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة، أعد مشروع سياسة وطنية للسكان والتنمية من بين أهدافه الحرص على ألا ينخفض معدل الخصوبة الكلي إلى ما دون مستوى الإحلال في جميع الأوقات.

١٦٧- شيخوخة السكان: زاد عدد المسنين من السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر من ٢٩ ٧٥٢ شخصاً (٤,٧ في المائة) في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٣ ٠٦٤ (٥,٩ في المائة) في عام ٢٠١٧. وفي الوقت الحالي، لا يوجد قانون محدد لتلبية احتياجات المسنين، ف نظام المعاشات التقاعدية الوطني لا يغطي سوى موظفي الحكومة والشركات. ويقترح مشروع السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية سلسلة من المبادرات لدعم دخل المسنين. وفي إطار برنامج جلالة الملك

لكبار السن، يحصل كبار السن على إعانة شهرية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وترعى منظمات المجتمع المدني، مثل الجمعية الملكية لكبار السن، رفاه هذه الفئة. وفضلاً عن ذلك، أُقيم، في عام ٢٠١٦، منزل ديري للهربان المتقاعدين. وأعدت حكومة بوتان الملكية أيضاً برنامج رعاية المسنين لتعزيز إنتاجيتهم وحيويتهم وسعادتهم.

١٦٨ - الموارد المالية: ابتدرت بوتان سياسات، وسنت تشريعات، ووضعت استراتيجيات مهمة من أجل مستقبل أفضل لمواطنيها، بيد أن تنفيذ هذه السياسات والتشريعات والاستراتيجيات يقتضي توفير الموارد المالية الكافية لها.

تاسعاً - الأولويات والالتزامات والمبادرات الوطنية الرئيسية

ألف - الأولويات الوطنية

١٦٩ - لا يزال السعي لغرس جذور ثقافة ديمقراطية مفعمة بالحيوية، وبسط سيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية يندرج في عداد الأولويات الوطنية. وفي ضوء خروج البلد الوشيك من فئة أقل البلدان نمواً، لا بد من تعزيز أسس الاقتصاد حتى يكون الخروج من هذه الفئة مستداماً. ويكتسي تعزيز الإيرادات الداخلية وزيادة المنح الخارجية أهمية بالغة. وعلى بوتان أن تواجه تحديات ناشئة عديدة، من بينها مسألة بطالة الشباب. وستظل استدامة خدمات الصحة والتعليم المجانية تحظى بالأولوية. وستولي الخطة الخمسية الثانية عشرة مزيداً من الاهتمام لإيصال الخدمات إلى من تعذر وصولها إليهم، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، في إطار سياسات تخفيف وطأة الفقر، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

باء - الالتزامات

١٧٠ - في إطار الهدف العام المتمثل في تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تلتزم الحكومة بالحد من اتساع هوة التفاوت في الدخل، وجميع أشكال عدم المساواة الأخرى. وتصبو الحكومة إلى إقامة مجتمع منصف وشامل للجميع من خلال الاضطلاع بأنشطة محددة الأهداف، مثل توفير "منصب عمل واحد لكل أسرة معيشية"، وإجراء إصلاح شامل للضرائب، وزيادة الحد الأدنى من الأجور، وتشديد مزيد من المساكن الميسورة التكلفة، وتعزيز استحقاقات الأمومة، ولا سيما في المناطق الريفية. وتلتزم الحكومة أيضاً بإجراء إصلاحات رئيسية في قطاع الصحة والتعليم لإتاحة حصول الجميع على الخدمات الجيدة.

١٧١ - وتلتزم حكومة بوتان الملكية بتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ فلسفة التنمية الوطنية القائمة على إجمالي السعادة الوطنية. ويتواصل إدراج أفضل الممارسات الدولية للمضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان في السياسات والتشريعات المحلية المعنية.

١٧٢ - وستتأبر حكومة بوتان الملكية على التعاون مع منظمات المجتمع المدني الوطنية، مفسحة المجال لللازم لها لتستكمل عمل الحكومة.

١٧٣ - وسوئلى اهتمام متجدد لمعالجة المسائل المتعلقة بالنساء والأطفال. ويؤيد مزيد من الجهود لسد الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي وفي مجالي السياسة والقيادة.

١٧٤- وتواصل بوتان تقييم الفرص المتاحة لها لدراسة صكوك حقوق الإنسان واستعراضها. وستنظر بوتان في التصديق على صكوك حقوق الإنسان الدولية المناسبة، وفق قدراتها ومواردها الوطنية.

جيم- المبادرات (التوصيات ١١٨-٧ و ١١٨-٨؛ ١١٨-٢٤ إلى ١١٨-٢٨؛ ١١٨-١٧ إلى ١١٨-١٩؛ ١١٨-٢٢؛ ١١٨-٣١ و ١١٨-٣٢)

١٧٥- تشجيعاً لحسن التسيير، أدرجت حكومة بوتان الملكية نظام إدارة الأداء الحكومي في الخطة الخمسية الحادية عشرة. وبموجب هذا النظام، تخضع جميع المؤسسات العامة للمساءلة عن سعيها لتقديم خدمات عامة أفضل. وكان لاتفاقات الأداء السنوي دور شديد الأهمية في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

١٧٦- وعززت حكومة بوتان الملكية تقديم الخدمات للمواطنين من خلال توفيرها عبر شبكة الإنترنت.

١٧٧- ويرصد نظام رصد المساواة بين الجنسين الذي وُضع في عام ٢٠١٦ مشاركة المرأة في التسيير واتخاذ القرارات من أجل التصدي للعنف ضد المرأة؛ وكفاءة المرأة ومهاراتها في مباشرة الأعمال التجارية؛ والبطالة بين الشابات، ومشاركة المرأة في التنمية الريفية المستدامة، وحصول المرأة على التعليم؛ وعلى الخدمات الصحية. وإضافة إلى ذلك، أُعد أيضاً كتيب لمؤشر الاعتبارات الجنسانية.

١٧٨- وفي عام ٢٠١٧، شُرع في تنفيذ نظام مركزي لمعلومات الإدارة على الإنترنت ليكون بمثابة مستودع مركزي للبيانات والمعلومات المصنفة عن النساء والأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة، والأطفال المخالفين للقانون. وسيؤدي هذا النظام أيضاً إلى إدارة الحالات إدارة فعالة، وحسنة التنسيق والتوقيت، مع أصحاب المصلحة الذين يعملون متكاتفين كفريق واحد.

١٧٩- ويقدم خط اتصال مجاني للمساعدة المشورة، أو الخدمات القانونية، أو خدمات الإحالة إلى جهة أخرى، للنساء والأطفال دون انقطاع ليل نهار. ودُمج خط الاتصال هذا والنظام المركزي لمعلومات الإدارة لإتاحة تسجيل البيانات عن النساء والأطفال الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة ورصدها وتقييمها.

١٨٠- ولتعزيز الشمول المالي، وضعت حكومة بوتان الملكية نظام الإقراض للقطاعات ذات الأولوية الذي يوفر التمويل الموجه للمزارعين والعاطلين من الشباب. ومن خلال هذا النظام، تُمنح قروض مضمونة بشروط ميسرة وبدون فوائد لمباشري الأعمال التجارية في المناطق الريفية.

عاشراً- بناء القدرات وطلبات المساعدة التقنية

١٨١- ستلتزم حكومة بوتان الملكية المساعدة المالية والتقنية والدعم في مجال بناء القدرات للوفاء بالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية. وتستهلك الالتزامات القائمة بتقديم التقارير موارد هائلة على حساب الاحتياجات الأخرى، كما أن المساعدة التي تتلقاها حكومة بوتان الملكية في الوقت الحالي أبعد ما تكون عن الوفاء بالغرض.

حادي عشر - خاتمة

١٨٢ - تلتزم بوتان باحترام جميع حقوق شعبها الإنسانية على النحو الذي يكفله الدستور، وهي ملتزمة أيضاً بالقدر نفسه بالديمقراطية وسيادة القانون. وعلى الرغم من التحديات، تتأبر الحكومة على اتخاذ خطوات لتعزيز حقوق الإنسان، من بينها مواءمة قوانينها وسياساتها مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإدماج أفضل الممارسات المتبعة في بلدان أخرى فيها. وتواصل الحكومة دراسة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بهدف الانضمام إليها حين تتحسن الظروف وتُذلل العقبات.

١٨٣ - وتعرب بوتان عن تقديرها لما يقدمه لها المجتمع الدولي من دعم وما يديه من تعاون معها في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل شامل، بوسائل من بينها تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على النحو المبين في فلسفتها الإنمائية القائمة على مفهوم إجمالي السعادة الوطنية. وتظل أبواب بوتان مشرعة لتوطيد عرى التواصل مع المجتمع الدولي.

Notes

- 1 Legal Counsel/Advocate.
- 2 Mediation.
- 3 District(s)/Municipality(ies).
- 4 Lowest Administrative Unit.
- 5 Welfare.
- 6 Sub District Administrative Block(s).
- 7 Scholarship for the disadvantaged students.
- 8 Elected Head of gewog.
- 9 Elected representative of gewog.
- 10 Guardians of peace